الجمهورية العربية المتحدة

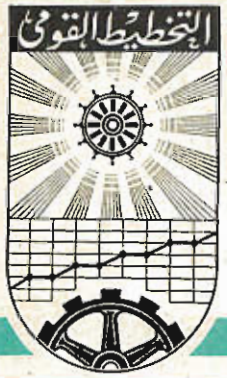

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٦٨٧)

دراسات

فى

التخطيط الاقتصادى الأقليمى

Regional economic planning

تأليف

دكتور

عز الدين همام أحمد

(الدورة التدريبية طويلة الأجل
للعاملين بالاداره المحليه)

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

مقدمـــــة

منذ أن اتخذت الجمهوريه العربيه المتحده بأسلوب التخطيط وسيله لتنميه اقتصادياتها تطبيقا لما اعتنقه الشعب من مبادئ اشتراكيه وكلنا يسمع اصطلاح التخطيط يتردد بين آونه وأخرى بين مختلف الناس حتى أصبح مفهوم التخطيط واضحا فى ذهن الكثيرين بأنه ذلك المنهاج الاقتصادى العلمى الهادف الذى يقوم على تعبئه موارد الدوله وطاقاتها وأجهزتها المختلفه واستغلالها أفضل استغلال بأقل تكلفه ممكنه تحقيقا لأقصى معدل ممكن للنمو الاقتصادى فى أقصر وقت ممكن من أجل رفع مستوى جميع أفراد الشعب غير أنه وان كان هذا المفهوم هو فعلا مفهوم التخطيط الا أنه فى حقيقه الأمر مفهوم ينصب على التخطيط بمعناه القومى الشامل فقط National planning ، أى ذلك الأسلوب من التخطيط الذى يرمى الى التنميه على مستوى الدوله ككل أما غير هذا من مفاهيم التخطيط ومنها مفهوم التخطيط الاقليمى فانه قد لا يتبادر الى ذهن الكثيرين . ولعل الناس معذورون فى هذا لحداثه عهدنا بالتخطيط بصفه عامه والتخطيط الاقليمى بصفه خاصه فاذا أضفنا الى ذلك الوفرة النسبيه للدراسات عن موضوع التخطيط الشامل والندره النسبيه عن موضوع التخطيط الاقليمى لأدركنا السبب فى شيوع المفهوم الأول وغموض المفهوم الثانى .

من أجل هذا ومن أجل التعريف بالتخطيط الأقليمى حاولت وقد سنحت لى الفرصه بالقيام بتدريس موضوعه للدوره التدريبيه طويلة الأجل لموظفى الاداره المحليه أن أساهم بهذه الدراسات عسى أن يجد فيها القارئ ما يفيد .

والله ولى التوفيق ...

دكتور

عز الدين همام أحمد

مايو ١٩٦٦

الفهرس

الموضـــوع	الصحيفـه
١ـ مقدمـه	أ
٢ـ فهرسـت	ب
٣ـ ماهية التخطيط الاقليمـى	١
٤ـ مبررات الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمـى	٣
٥ـ بواعث التخطيط الاقليمى فى الدول المتقدمه والمتخلفـه	٥
٦ـ ضرورة التكامل بين الخطط الاقليميه بمستوياتها المختلفه والخطه القوميـه	٧
٧ـ الاحتياجات الأساسيه لرسم وتنفيذ الخطـط الاقليميـه	١١
٨ـ تصميم خطه التنميه الاقليميه وتنفيذهـا	١٤
٩ـ خطوات رسم الخطط الاقليميه للتنميه الاقتصاديه	١٩
١٠ـ تنفيـذ خطه التنميه الاقليميه وادارتهـا	٢٥
١١ـ متابعة تنفيذ خطه التنميه الاقليميـه	٢٧
١٢ـ تقييم المشروعات	٣٥

الموضـــــوع	الصحيفـــه
١٣ـ بعض الأساليب التحليليه المستخدمه فى التخطيط الاقليمـــــى	٤٨
أ) التنبأ والاســـــــقاط	٤٨
ب) تقدير الدخل الاقليمى والحسابات الاقليميـــه	٤٩
حـ) التدفقات الاقليميه وميزان المدفوعـــــات	٥١
د) تحليل الدوره الاقليميـــه وتحليل المضاعـف	٥٢
هـ) تحديد موقع المشروعات الصناعيه الفرديـــــه	٥٣
ـ الدراســة التحليلية للتكاليف النســبيــه	
و) المدخلات والمخرجـــات	٦٠
ن) تكامل المشــروعات الصناعيـــــــــــــه	
التحليل المركب للأنشطــه الصناعيـــــــه	٦٠
ح) البرامج الخطيه الاقليميـــه	٦٣
١٤ـ تصنيع الأقاليم المتخلفـــــه	٦٤
١٥ـ المراجـــــع	٦٩

==========

ما هيـــه التخطيط الأقليمـــى

ان مـــن يتمعن فـــى المفهوم السابق للتخطيط الشامل لابد وأن تتضح له بعـــض أبعـــاد Dimensions رئيسيه ينطوى عليها هذا المفهوم . هذه الأبعـــاد كما هـــو واضح أولها يرتبط بحجم الموارد المتاحه للتنميه والثانى يرتبط بالزمن اللازم لتحقيق معدل التنميـــه والثالث يرتبط بما تستهدفه عمليه التنميه ذاتها من عداله فى توزيع الناتج بين مختلف المواطنـــين القاطنين فى مختلف أقاليم الدوله النامیه وأرجائها المتعدده أو بمعنى آخر يرتبط بالبعد المكانـــى التى تشمله عمليه التنميه ذاتها ولهذا فانه يمكن القول بأن الأبعاد التى تنطوى عليها عمليـــه التخطيط الشامل تنحصر بصفه رئيسيه فى حجم الموارد والبعد الزمنى والبعد المكانى .

فأما البعد المتصل بحجم الموارد فتبدو أهميته واضحه اذا علمنا أن الحجم المتاح مـــن الموارد هو العامل المحدد للتنميه باعتباره الركيزه التى تقوم عليها عمليه التنميه ذاتها ، فاذا كانت موارد دوله من الدول محدوده فان امكانيات تنميتها تكون محدوده أيضا أما اذا كانت مـــوارد الدوله وفيره فان امكانيات تنميتها تصبح أمرا يسيرا . ومن البديهى أن ما ينطبق على الدوله فـــى هذا الصدد ينطبق أيضا على كل اقليم من الأقاليم المكونه لهذه الدوله على حده فاذا كانت موارد اقليم من أقاليم الدوله محدوده كانت ممكنات تنميته محدوده والعكس .

هذا اذا افترضنا أن تنميه أى أقليم من الأقاليم لا بد وأن تتم فى حدود موارده الذاتيـــه فقط أما اذا افترضنا امكانيه تنقل عناصر الانتاج من اقليم لآخر فان ممكنات التنميه فى هذه الحالـــه تصبح أكثر يسرا ومن حسن الحظ أن أدى التقدم العلمى فى السنوات الأخيره خاصه فى وسائـــل المواصلات الى امكانيه تنقل عناصر الانتاج مما ترتب عليه تخفيف حده أثر محدوديه الموارد الاقليميه على عمليه التنميه .

أما البعد الثانى وهو البعد الزمنى فترجع أهميته الى ما تفرضه عمليه التنميه بأهدافهـــا الطموحه من تنافس على استخدام الموارد المحدوده مما يترتب عليه ضروره تخطيط عمليه التنميـــه بحيث تتم فى مراحل زمنيه متلاحقة . ليس هذا فقط بل أن طبيعه عمليه التنميه ذاتها تحتـــم ضروره مرور فترات زمنيه متباينه بين البدء فى تنفيذ المشروعات الاستثماريه والحصول على عوائـــد منها

فبينما تحقق بعض المشروعات عائدها فى فترة زمنيه قصيره فان بعض مشروعات أخرى لا يتحقق العائد منها سوى بعد مرور بضع سنوات كمشروع السد العالى ومشروعات استصلاح الأراضى مثلا ٠

أما البعد الثالث هو البعد المكانى فيمكن تصور أهميته اذا أدركنا ما يترتب على تركيز برامج التنميه ومشروعاتها المختلفه فى مناطق معينه من الدوله وما يترتب على ذلك من قصر عائد التنميه على هذه المناطق دون غيرها وبين توزيع هذه البرامج والمشروعات بين مختلف الأقاليم طبقا للظروف الاقتصاديه السائده فى كل منها وما يترتب على ذلك من عداله توزيع عائد التنميه على الجميع ٠

وما من شك فى أن قصر عائد التنميه على مناطق محدوده لن يؤدى الى شئ سوى الى زيادة غنى هذه المناطق واستمرار تخلف المناطق الأخرى بينما يحقق حسن توزيع هذه المشروعات على مختلف المناطق الى تحقيق نوع من العداله الاجتماعيه بين جميع المواطنين الأمر الذى يترتب عليه تدعيم المبادئ الاشتراكيه التى من أجلها شرع التخطيط وسيله لاحداث التنميه ٠

لهذا فانه اذا كان التخطيط الشامل سبيل الى تنميه اقتصاديات الدوله ككل فان شمول آثار التنميه لكل أرجاء الدوله أمر لا يمكن تجاهله تحقيقا لمبدأ الكفايه والعدل حيث تتحقق الكفايه بتوزيع برامج الخطه ومشروعاتها على مختلف أقاليم الدوله التوزيع الاقتصادى الأمثل وتتحقق العداله عن طريق تقريب الفوارق فى الدخول بين هذه الأقاليم ٠

وفى ضوء ما تقدم يمكن بصفة عامة تعريف التخطيط الأقليمى Regional economic planning بأنه ذلك البعد من أبعاد التخطيط الشامل الذى يدخله المخطط فى اعتباره عند تصميم الخطه القوميه الشامله من أجل تحقيق الكفايه والعدل بين مختلف أقاليم الدوله ووحداتها المختلفه ٠

هذا هو التعريف الشامل للتخطيط الاقليمى وبجانب هذا التعريف توجد مفاهيم أخرى منها :—

أ — قد يقصد بالتخطيط الأقليمى التخطيط لمدينه معينه ، أو ولاية من الولايات ، أو لمنطقه متخلفه ، أو لوادى أحد الأنهار ، أو لمنطقه حضريه بأكملها أو غير ذلك من المعانى ٠ وفى كل هذه الأحوال ينظر الى كل منها على أنها ذات كيان اقتصادى مستقل (١)

---

(١) وفى كل هذه الأحوال يكون من المفترض قيام سلطات محليه مسئوله لها من النفوذ والموارد الماليه ما يتيح تنفيذ هذه الخطط ٠

ب — وقد يقصد بالتخطيط الأقليمى اختبار مدى تجاوب الخطط الأقليميه المختلفه مع بعضها ومع الخطه القوميه الشامله ٠

جـ — كما قد يقصد بالتخطيط الأقليمى تحديد موقع المشروعات المختلفه للخطه القوميه بين مختلف الأقاليم عملا على الوصول بهذه المواقع الى المواقع المثلى وأملا فى تصغير الفجوه بين انتاجيه المشروعات والدخل بين مختلف أقاليم الدوله ٠

مبررات الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى

تنبعث أهميه التخطيط الأقليمى كبعد من أبعاد التخطيط القومى الشامل فى أيه دوله من الدول من عدد من الاعتبارات الأساسيه يؤدى اغفالها الى أضعاف فاعليه عمليه التخطيط فى الوصول الى تحقيق أهدافها المرسومه ، هذه العوامل هى :—

١— أن التخطيط الأقليمى — كما سلف الاشاره — هو الوسيله الفعاله لتحقيق العداله وتكافؤ الفرص بين المواطنين فى مختلف أقاليم الدوله اذ عن طريقه يمكن التعجيل بعمليه التنميه فى الأقاليم المتخلفه عنها فى الأقاليم المتقدمه ومن ثم تقريب الفوارق بين هذه الأقاليم — هذا ويؤدى أغفال الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى الى انعكاسات اجتماعيه أو سياسيه غير مرغوب فيها لاستقرار المجتمع مما قد يترتب عليه أحيانا فشل خطه التنميه كلها ٠

٢— أن الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى يؤدى بصفة عامة الى زيادة معدل التنميه عنه فى حاله اغفال الأخذ به ٠

٣— أن الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى يؤدى الى توازن ناتج الاستثمار الفردى مع عائده للمجتمع كله ومن ثم يؤكد ويضمن تدفق الاستثمار الخاص فى الاتجاهات المرغوبه اجتماعيا ٠

ويمكن ادراك المبررين الثانى والثالث اذا ما علمنا صعوبه قيام الصناعات الناشئه فى الأقاليم المتخلفه فى نفس الوقت الذى تكون فيه هذه الصناعات قد توطنت[1] فى أقاليم أخرى حيث الموارد الطبيعيه متاحه لقيامها وحيث الجاذبيه لانتقال عناصر الانتاج اليها كبيره دون أن تكون

---

(١) مما يترتب عليه انخفاض تكاليف الانتاج بسبب الوفورات الداخليه والخارجيه لهذا النوع من الصناعات الامر الذى يضعف من قدره الصناعات الناشئه فى المناطق المتخلفه عن منافستها فى ظل نظام غير مخطط ٠

هذه المشروعات خاضعه لتخطيط معين ٠

٤ــ أن التخطيط الأقليمى وسيله فعاله لاحداث تجاوب فعال بين المواطنين فى مختلف الأقاليم وبين خطه التنميه الأمر الذى يدعو الى نجاحها ٠

هذه هى مبررات الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى بصفة عامة ولعل من الأمور الجديره بالاشاره فى هذا المقام أن نوضح أن هذه المبررات قد اختلفت فى نشوئها وأهميتها فى كل من الدول المتقدمه والمتخلفه باختلاف الظروف التى اكتنفت كل منهما وسنوضح فيما يلى أوجه الاختلاف بينهما ٠

بواعـــث التخطيـــط الاقليمى فى الدول المتقدمه والدول المتخلفـــــه

تختلف البواعث على الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى فى كل من الدول المتقدمه والدول المتخلفه طبقا لظروف كل من هذه الدول ونشأتها التاريخيه ٠

أ) ففى الدول المتقدمه : — لم تكن هناك حاجه بحكومات الأقاليم والولايات المختلفه التى تتكـون منها هذه الدول فى الوقت الحاضر للأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى قبل الانضمام تحت لواء نظـــام الحكم الفدرالى Federal state governments حيث كان كل أقليم أو ولايـــــه مستقل عن الآخر فى تدبير شئونه ٠ فلما انضمت هذه الأقاليم والولايات تحت لواء الحكومات المركزيـه الفدراليه وامتد سلطان هذه الحكومات على مختلف أقاليم الدوله التى تكونت منها أصبح التخطـــيط الأقليمى ضروره لازالة الفوارق التى أخذت فى الظهور بين مختلف الأقاليم سواء سياسيا أو اقتصـــاديا أو اجتماعيا ولهذا أخذت الحكومات المركزية بهذا الأسلوب فى تخطيط اقتصادياتها ٠

ولا يعتبر ظهور الفوارق بين مختلف الأقاليم التى أشرفت عليها الحكومات الفدراليه هو الباعـــث الوحيد على الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمى اذا بجانب هذا الباعث انبثق باعث آخر بسبب ما أدى اليه تقدم المواصلات وسهوله الانتقال بين مختلف الأقاليم أسفر عن انتقال جانب من الاستثمارات التى كانت مستغله فى الصناعه الراسخه فى بعض الأقاليم الى بعض أقاليم أخرى جديده من تلك التى انضمـــت تحت لواء الحكومات الفدراليه مما ترتب عليه تدهور الصناعات القديمه وتفشى البطاله والفقر بين عمالها وانتعاش الصناعه فى الأقاليم الجديده التى انتقلت اليها هذه الاستثمارات وبالتالى تقدمها الأمـر الذى كانت نتيجته فى النهايه تباين المستوى بين الأقاليم المختلفه ٠ وهو وضع لم تكن لترضى بـــه الحكومات الفدراليه ولهذا لجأت الى التخطيط الاقليمى كوسيله لازالة هذه الفوارق ٠

من هذا يتبين أن البواعث على الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى فى الدول المتقدمه راجعـه الى ما اكتنف ظروف تكوين هذه الدول من ملابسات اقتصاديه أدت الى ظهور الفوارق بين مختلـــف الأقاليم ٠

ب) فى الدول المتخلفه

يرجع الباعث على الأخذ بأسلوب التخطيط الأقليمى فى هذه الدول الى أنه الوسيله لتحقيق العداله بين المواطنين بازاله الفروق الاقتصاديه والاجتماعيه القائمه بين مختلف مناطق الدوله وتقريبها ما أمكن تجاوبا مع مشاعر الجماهير التى أتت بالحكومات الثوريه لهذه الدول لمناصب الحكم .

فالشعوب فى الدول المتخلفه حين تقوم بثوراتها على الأوضاع الاقتصاديه والاجتماعيه السائده فى مرحله التخلف تتطلع دائما الى تحقيق هدفين هما الكفايه والعدل . ولا سبيل لتحقيق العدل الا اذا أخذت الخطه القوميه فى الاعتبار ما هو قائم من فروق يتحتم ازالتها ولا سبيل للحكومات فى هذه الدول لتحقيق أهداف الجماهير الا عن طريق التخطيط الاقليمى فى كل مستوياته .

هذا ويعتبر التخطيط الأقليمى فى كل من الدول المتقدمه والمتخلفه على السواء وسيله لاحداث التجاوب بين الشعب وبين خطه التنميه القوميه الأمر الذى يترتب عليه نجاح خطه التنميه وتدعيمها .

ومن الجدير بالذكر فى هذا المجال أيضا أن ازاله الفوارق بين مختلف الأقاليم عن طريق التخطيط الأقليمى لا بد وأن تترتب عليها تكلفه يقع عبؤها على المجتمع فى الزمن القصير وما من شك فى أنه من المرغوب فيه أن يتحمل المجتمع ككل أعباء هذه التكلفه باعتبارها الثمن الذى يكفل تحقيق الاستقرار الاجتماعى وضمان ولاء الشعب بمختلف طبقاته للدوله .

ضـــرورة التكامل بين الخطط الأقليمية على مختلف المستويات والخطة القوميـــــة

ان التكامل بين الخطة القوميه والخطط الاقليميه على مستوياتها المختلفه لدوله من الـــدول أمر ضرورى لا لمجرد تحقيق الأهداف السالف الاشاره اليها فقط من تحقيق للعداله وزيادة للكفايـــه وما الى ذلك من الأهداف فقط بل هو ضرورى أيضا لسلامة قيام الخطه القوميه على أسس من الدراسة التحليليه التخطيطيه الواعيه كذلك . ويمكن ادراك هذه الحقيقة بوضوح اذا ما استعرضنا الأمثلـه الآتيـــه :-

أ) اذا افترضنا أن سلطه من سلطات الحكم المحلى فى اقليم من الأقاليم رغبت فى اقامه مشروع اقتصادى معين هادفه من وراء ذلك لتنميه اقتصاديات هذا الأقليم فان هذه السلطه لابد وأن تحدد قبل تنفيذ هذا المشروع ما هيه الحجم الاقتصادى لهذا المشروع . وما من شك فى أنه لتقرير هـــذا الحجم لا بد وأن يتجه تفكير المخطط الاقليمى الى ضروره تقرير هذا الحجم وفقا للاعتبارات الاقتصاديه السليمة وفى مقدمتها ضروره قيام هذا المشروع وفقا للحجم الذى يحقق للمشروع ما هو مرغوب فيه مـــن وفورات اقتصاديه الأمر الذى يعنى ضروره قيام المشروع فى ظل اقتصاديات الانتاج الكبير large scale production فاذا ما تقرر ذلك فانه يكون من المحتمل أن يصبح انتاج المشروع وفقا لهذا الحجم من الوفره بحيث يفيض عن حاجة الأقليم . وفى هذه الحاله اذا لـم يدخل المخطط على المستوى القومى ضروره تصريف هذا الفائض فى الأسواق الأقليميه الأخرى فانـــه قد يتحتم على المخطط الاقليمى اما ضروره العدول عن المشروع لو قصر تصريف انتاجه على الأقليـــم المقام فيه فقط لما يؤدى اليه ذلك من تصميم المشروع على نطاق صغير لا يتمتع بالوفورات الاقتصاديـه للمشروعات كبيره الحجم او اقامته على غير أسس اقتصاديه سليمه مما يؤدى الى فشل المشروع فى النهايه .

من هذا يتبين أن تكامل الخطط الاقليميه والقوميه أمر ضرورى تحتمه ظروف تحقيق اقتصـــاديات المشروعات المختلفه لمختلف الأقاليم الأمر الذى يؤدى اهماله الى حرمان هذه المشروعات مـــن التمتع بميزات انخفاض وحده التكاليف الى حدها الأدنى lowest unit - cost operations فضلا عن امكانيه صيانه رأس المال . concerving capital

هذا من وجهه النظر الاقليميه، أما من وجهه النظر القوميه فيمكن ادراك ميزات التكامل هـــذه

اذا ما أمعنا النظر فى المثل الثانى والذى يرتبط ارتباطا مباشر بالكيفيه التى يمكن بها للمخطط القومى توزيع الموارد الاستثماريه المحدوده للدوله بين مختلف الأقاليم :—

ب) اذا افترضنا أن المخطط القومى فكر فى اقامة مشروع سد من السدود لما يتوقعه من عوائد كبيره يمكن تحقيقها من تنفيذ هذا السد فكيف يمكن لهذا المخطط أن يقرر موقع تنفيذ هذا المشروع الضخم الذى يتطلب تنفيذه استثمارات كبيره يخرج تدبيرها عن امكانيات اقليم معين من الأقاليم الى امكانيات الحكومه المركزيه نفسها .

هذا ومن المعلوم أن استثمارات مثل هذه المشروعات الكبيره كمشروعات السدود ومشروعات الصناعات الثقيله لابد وأن تعتمد على تمويل الحكومه المركزيه لا الحكومه المحليه المقرر اقامه المشروع فى نطاق اقليمها .

ان المخطط القومى حين يفكر فى أى اقليم من أقاليم الدوله يجب تقرير اقامه مثل هذا المشروع لابد وأن يدخل فى اعتباره ضروره دراسة أولويه هذا المشروع على غيره من المشروعات سواء المشروعات التى تقع فى نطاق القطاعات الاقتصاديه الأخرى التى لاتشمل مثل هذا المشروع أو المشروعات الأخرى التى تقع ضمن نفس القطاع . فاذا كان المشروع المزمع تنفيذه اقامه سد مثلا فانه يجب أن يقرر أولا أفضليه توجيه الاستثمارات المتاحه نحو اقامه مشروع السد هذا عن مشروع اقامه مصنع للحديد والصلب مثلا وكلاهما من قطاعين اقتصاديين مختلفين فاذا ما تبين أفضليته على مشروع هذا المصنع وجب أن يقرر افضليه اقامه مشروع السد من ارتفاع وتصميم معين مثلا على اقامه سد من ارتفاع وتصميم آخر فاذا ماستقر على رأى فى هذا الصدد وجب أن ينتقل بتفكيره الى أنسب الاقاليم بل وأنسب المواقع داخل الأقليم يمكن اقامه السد عليه .

وما من شك فى أن تقرير المخطط لهذه الافضليات لابد وأن يستند الى القاعده والأساليب المصطلح عليها للوصول الى مثل هذا القرار وهى أى هذه الاختبارات يحقق أكبر العوائد الاجتماعيه والاقتصاديه بأقل تكلفه ممكنه The optimum social and economic benefits with the least cost وللوصول الى تحقيق هذا الغرض لابد وأن يعتمد المخطط القومى على ما يمكن أن يستخلصه من نتائج من دراسة مختلف الخطط الأقليميه فاذا كانت الخطط الأقليميه وافيه بهذا الغرض أصبحت مهمه المخطط القومى فى تقرير هذه الأولويات أمرا ميسورا أما اذا لم تكن هناك خطط اقليميه اطلاقا أو كانت هذه الخطط غير مدروسة دراسه كافيه فان مهمه

المخطط القومى فى تقرير هذه الأولويات تصبح صعبه للغايه وذات نتائج غير مضمونه الأمر الذى يعود على كل من الخطه القوميه والخطط الأقليميه بأبلغ الأضرار . تلك هى المزايا التى تتحقق بتكامل كل من التخطيطين الاقليمى والشامل فاذا أردنا أن نتعرف على بعض المزايا التى يحققها التكامل بين التخطيط الأقليمى والتخطيط الحضرى urban planning (تخطيط المدن)(١)

ومن ثم التكامل بين التخطيط القومى والتخطيط الحضرى لوجدنا ذلك واضحا فى السياق الآتى :-

اذا افترضنا أن الخطه الأقليميه أسفرت عن اقامه مشروع معين فى أقليم معين فان تنفيذ هذا المشروع فى هذا الاقليم لابد وأن يستتبعه ظهور انشطة اقتصاديه معينه نتيجه لما هيئه تنفيذ هذا المشروع من عوامل منشطه stimulating لقيام هذه المشروعات . ولعل أولى الأنشطه التى يترتب قيامها على تنفيذ مثل هذه المشروع المشروعات التى تستفيد بنواتج المشروع الأقليمى كمدخلات فى عملياتها الانتاجيه سواء كانت تستخدم هذه المدخلات بطريق مباشر أو غير مباشر فاذا ما تعدد قيام هذه المشروعات وتركزت حول المشروع الأصلى أصبح من الضرورى قيام مختلف أنواع المرافق التى تتطلب حاجه العاملين لهذه المصانع خدماتها وبتزايد نشوء هذه المرافق تنشأ منطقه حضريه جديده لم تكن قائمه قبل تنفيذ المشروع لهذا فانه يكون من الضرورى لقيام المنطقه الحضريه الجديده على أسس علميه سليمه تكامل كل من التخطيطين الأقليمى والحضرى .

هذا ويؤدى ترشيد استخدام التخطيط الحضرى urban planning الى مزايا على جانب كبير من الأهمية للتنميه بصفة عامة فالتخطيط الحضرى القائم على أسس سليمه تكفل توفير المستوى المطلوب من الخدمات للعاملين بالمشروعات الانتاجيه الاقليميه لابد وأن يؤدى الى تخفيض تكاليف الانتاج والتوزيع مع زيادة انتاجيه المشروعات فى نفس الوقت الأمر الذى يترتب عليه فى النهايه مزيد من الحوافز على التنميه ومن ثم زياده المستوى العام للرفاهية .

هذا ونظرا لأن تنفيذ الخطط الحضاريه يتطلب من الاستثمارات قدرا كبيرا سواء للمرافق العامه أو لمشروعات الاسكان فان الأمر يتطلب من القائمين على التخطيط ضروره العنايه التامه برسم الخطط

---

(١) تنطوى عملية التخطيط الحضرى urban planning على جانبين جانب فنى يرتبط بالتصميمات الفنيه الهندسيه للمدارس والمستشفيات والمبانى السكنيه والمرافق العامه الأخرى وما الى ذلك ومواقعها وجانب اقتصادى يتعلق بالمبررات الاقتصاديه والاجتماعيه لقيام منشآت معينه والحجم الأمثل لهذه المشروعات وغير ذلك .

الحضارية على أسس سليمه تجنبا لأى اسراف ٠ ولعل من المفيد فى هذا المجال أن نذكـــر أن النسبة التى يقتطعها تنفيذ المرافق العامه من رأس المال تتراوح عادة بين ٢٥ ، ٣٠ ٪ مـــن رأس المال القومى National capital investement وأن النسبه التى تتطلبهـــا استثمارات مشروعات الاسكان لا تقل كثيرا عن ذلك اذ تتراوح بين ٢٠ ، ٢٥ ٪ من قيمه الاستثمارات القوميه ٠

وبجانب التخطيط الحضارى السالف الاشاره اليه يوجد التخطيط الريفى Rural planning ولا شك فى أن تكامل كل من هذين التخطيطين لابد وأن يؤدى الى تفادى النتائج غير المرغوب فيهـا كهجرة بعض عمال الريف الى المدن وتكرار قيام مرافق معينه تؤدى نفس الخدمات أو تؤدى هـــذه الخدمات بكفاءه أقل وهكذا ٠

هذا ولعل من المزايا الهامه التى يحققها تكامل أنواع التخطيط على كل المستويات ما يحققـــه هذا التكامل من حفز مختلف طبقات الشعب سواء فى ذلك من يعيشون فى بيئات منعزله بعيدين عـــن التفاعل مع الدوافع الاجتماعيه العامه وهم الأغلبيه أو من يعيشون فى بيئه غير منعزله عن المجتمـــع وهم عاده أقليه على انجاح خطط التنميه والتجاوب مع برامجها ومشروعاتها المختلفه ٠

والآن وبعد أن تبينت لنا ماهيه التخطيط الاقليمى وضرورته وارتباطه بمستويات التخـــطيط الأخرى فانه يكون من الضرورى الانتقال لتوضيح قيام الخطط الاقليميه من متطلبات ومن ثم ننتقل الـــى كيفيه اعداد الخطط الأقليميه وغير ذلك من الموضوعات المرتبطه بهذا الموضوع ٠